

## وثيقة رقم 181 :

بيان رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية فاروق القدومي حول المفاوضات<sup>181</sup>

17 آب/ أغسطس 2010

قال رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية فاروق القدومي إن "السلطة الوطنية ستذهب إلى المفاوضات المباشرة لأنها لا تملك خياراً آخر"، من دون أن يستبعد "الفشل المسبق للتفاوض لغياب المرجعية السياسية".

وأضاف القيادي في حركة فتح إلى "الغد" من تونس إن "هناك معارضة فلسطينية واسعة، من داخل صفوف حركة فتح إضافة إلى حماس وبقية الفصائل والمستقلين، للانتقال إلى المفاوضات المباشرة مع الجانب الإسرائيلي"، متوقفاً "تطور الاحتقان في الساحة الفلسطينية إلى انتفاضة جديدة". وعقب على ما يتردد من أنباء حول وجود دول عربية تناهض الانتقال "للمباشرة" وأخرى تضغط على الجانب الفلسطيني لجهة الذهاب إليها، قائلاً "لم تعلن أي دولة أخرى، باستثناء سورية، وقوفها ضد هذا النهج".

وأردف إن "هناك موقفاً معروفاً من سورية التي ترفض المناورات الإسرائيلية ولا تثق في هذا النهج، ولكن لم تعلن أي دولة أخرى وقوفها ضده، حيث يتم بحثه في الجامعة العربية ومن ثم يطرح أمام لجنة المتابعة العربية، ليصار بعدها إلى اتخاذ القرارات".

وأشار إلى أن "مصر تقف إلى جانب السلطة الوطنية ورئيسها محمود عباس، وبخاصة فيما يتعلق بالحوار بين حركتي فتح وحماس الذي لا يهدف للمصالحة وإنما لأجل أن يقود إلى تسوية بناء على ما ورد في كامب ديفيد (1979) حول حكم ذاتي محدود، وما جرى تجسيده من خلال نسخته المستحدثة في اتفاق أوسلو (1993)".

ورأى أن "المصالحة قد لا تحدث لأعوام قادمة، حيث لا بؤادر لمصالحة قريباً، بسبب الاختلاف بين من يمسك السلاح ومن لا يريد استخدامه، فضلاً عن التنسيق الأمني بين السلطة والاحتلال والحصار على قطاع غزة".

ولكنه استدرك قائلاً "إلا إذا وجدت قوة في المنطقة ستحاصر إسرائيل في المدى البعيد بحيث تقع في نهايتها، بسبب رفضها إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة"، لافتاً إلى أن "الشعب الفلسطيني يرفض القتل والاعتقال والحصار والجرائم الإسرائيلية، فيما بات العالم يدرك أن إسرائيل تسير في طريق الهلاك".

وتابع قائلاً "ليس لدى الرئيس عباس أي مشروع آخر للسير فيه أو أداة أخرى يستطيع من خلالها ممارسة الضغوط على الجانب الإسرائيلي، بل إنه لا يؤمن بالمقاومة العسكرية المسلحة، ولهذا السبب ليس لديه خيار في عدم الذهاب إلى المفاوضات المباشرة، لأنه محكوم بالأموال الغربية وبالتزام الاستمرار في هذا النهج".



وحكم على المفاوضات المباشرة "بالفشل المسبق"، معتبراً أنها "محاولات فاشلة لا يمكن أن تؤدي إلى نتائج إيجابية، حيث الحكومة اليمينية الإسرائيلية المتطرفة لا تريد أن تعطي شيئاً أو تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني".

وأشار إلى "الرفض الإسرائيلي المسبق لبيان اللجنة الدولية الرباعية، رغم أنه لا يعول عليه كثيراً، حيث إن اللجنة لم تفعل شيئاً حتى الآن"، واصفاً إياها "بالكذبة الكبرى". واستبعد "استناد المفاوضات إلى المرجعية السياسية احتكاماً للشرط الإسرائيلي وعملاً بمبدأ المفاوضات من أجل المفاوضات".

وأشار إلى أن "المصلحة الأميركية والغربية تقتضي الوقوف إلى جانب الاحتلال الإسرائيلي"، لافتاً إلى أن "جميع المواقف الصادرة حتى اليوم بشأن المفاوضات تؤكد ذلك الأمر، رغم حرص تلك الدول على تأكيد وقوفها مع حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وإقامة دولة ذات سيادة، واستعدادها الاعتراف بالدولة الفلسطينية عند قيامها، باعتبار ذلك يحقق الأمن للكيان الإسرائيلي".

وقال القدومي إن "معارضته لهذا النهج ليس من أجل المعارضة، كما لم تكن معارضة السلطة لأجل المعارضة، وإنما كانت عبارة عن نصائح تم تقديمها لكل فصائل المقاومة من خلال التجربة، حيث أثبتت التجربة أن الاحتلال الإسرائيلي لا يريد السلام".

وأضاف "لن نصل إلى تسوية، فنحن أمام حرب طويلة وممتدة مع الجانب الإسرائيلي، وعندها ستزى السلطة أننا لم نكن نقوم بمثل هذا العمل من أجل إعاقه التسوية السياسية ولكن للتحذير من تقديم المزيد من التنازلات القسرية".

وأشار إلى تصريح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أمام الأمم المتحدة العام 1996 (خلال حكومته الأولى) قال فيه "أن تنازل عن إنش مربع من الأرض أمر يحز في نفوسنا، إن كل تلة وكل واد وصخرة من صخورها تردد رجح أقدامنا"، بينما صرح عقب حادثة اغتيال (رئيس الوزراء السابق) إسحق رابين (العام 1995) قائلاً "لقد استطعنا تحويل اتفاق أوسلو وإلغاء كل نقاطه الإيجابية".

ولفت إلى أن "نتنياهو رفض عند توليه الحكم بعد رابين (ومن ثم بيريز مؤقتاً) إعادة الانتشار من الأراضي المحتلة حسب الاتفاقيات المبرمة مع الجانب الفلسطيني، فيما أبدى استعداده أمام الطلب الأميركي لإعادة 13% من الأراضي الفلسطينية المحتلة، منها 3% محميات طبيعية، ولكنه لم ينفذها بل تركها لوزير الحرب الإسرائيلي إيهود باراك أثناء اللقاءات التي جرت في كامب ديفيد العام 2000".

وأوضح بأن "الحكومة الإسرائيلية عنصرية متطرفة تتحكم بها الأحزاب المتطرفة وليس سهلاً أن يتوصلوا إلى أي نتائج".

واعتبر أن "السياسة العامة الإسرائيلية تقوم على إدارة الصراع وليس التوصل إلى حل سلمي"، لافتاً إلى "إقامتها أكثر من 223 ألف مستوطنة في الضفة الغربية تضم ما يزيد عن نصف مليون مستوطن، بينما زهاء 42% من الضفة الغربية أصبح تحت السيطرة الكاملة الإسرائيلية".

وقال إن "سلطات الاحتلال ترفض وقف الاستيطان رغم قرارات مجلس الأمن التي وافقت عليها الولايات المتحدة العام 1980 بضرورة تفكيك المستوطنات وليس وقف الاستيطان، إضافة إلى القرارين 476 و468 الصادرين في نفس العام عن مجلس الأمن وينصان على بطلان كل القرارات الصادرة حول القدس المحتلة".

وتابع قائلاً "ليست هناك مرجعيات سياسية للمفاوضات، بينما لا تعترف سلطات الاحتلال بأي مرجعية أو شرط من هذه الشروط، في ظل التنسيق الأمني بين السلطة وإسرائيل ووجود أجهزة أمنية في الضفة الغربية يديرها جنرالات كدايتون سابقاً، فكيف لنا أن نصدق بأن إسرائيل تريد الانسحاب من الأراضي المحتلة".

ورأى أن "الاحتلال الإسرائيلي لم يقدم شيئاً ولم يلتزم بأي تعهد أو شرط طيلة السنوات الممتدة منذ العام 1991، وما تخللها من مؤتمرات واجتماعات واتفاقيات، ومنها خطة خريطة الطريق (2003) التي دمرها (الرئيس الأميركي الأسبق جورج) بوش رغم تقديمه لها في إطار اللجنة الرباعية بعد احتلال العراق، وذلك من خلال رسالة الضمانات التي أرسلها لرئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أرئيل شارون (العام 2004) حينما أقر فيها بأن حدود العام 1949 غير شرعية وأن ثمة حقائق جديدة على الأرض، وهي المستوطنات، وعدم وجود شريك وعدم عودة اللاجئين، مع حق الجانب الإسرائيلي في الدفاع عن النفس، وكأننا قمنا باحتلال الأرض لا هم، وذلك كله من دون أن تقل اللجنة الرباعية شيئاً رغم أنها تشكلت من أجل تنفيذ خريطة الطريق".

ولفت إلى "مقترحات أولمرت المعروفة باسم "الرف"، أي أن يتم الاتفاق على إعلان مبادئ توضع على الرف ومن ثم يعاد إليها بعد فترة من الزمن ل طرحها للاستفتاء الشعبي لمعرفة طبيعة الإجابات عليها، ولكننا فوجئنا بأن أولمرت ووزرائه يشنون العدوان الشرس على قطاع غزة 2008/2009".

واعتبر أن "نتائج المفاوضات المباشرة لن تكون بعيدة عن هذا المسار الممتد منذ مدريد 1991 وأوسلو 1993، حيث لم يتم إحراز أي تقدم خلاله".

## وثيقة رقم 182 :

كلمة الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز خلال مأدبة إفطار مع وجهاء  
مسلمين<sup>182</sup>

17 آب/ أغسطس 2010

أفيشاي برفرمان - وزير شؤون الأقليات،

الشيخ عبد الله نمر درويش،

القاضي عبد الحكيم سمارة،

صالح سليمان - القائم بأعمال رئيس مركز الحكم المحلي ورئيس المجلس المحلي البعينة - نجيدات،

سادتي القضاة،

